

اقتصاد

الغيل لـ «الوطن»: مسعى لتعديل قائمة المستوردات المسموح فيها بشكل شامل دراسة حكومية تظهر أن ارتفاع سعر الصرف غير مرتبط بأسباب اقتصادية

صالح حميدي

وصف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل الإجراءات التي قام بها مصرف سورية المركزي تجاه رفع قدرة المصارف على تمويل المستوردات بالخطة الجيدة والأفضل بالاتجاه الصحيح، وتستهدف تخفيف لجوء المستوردين إلى السوق الموازي -السوداء- لتمويل مستورداتهم على اعتبار أن اللجوء إلى السوق الموازي يعني زيادة الطلب على القطع.

وفي تصريح لـ «الوطن» كشف عن قيام الحكومة بتحليل أسباب الارتفاع الذي طرأ مؤخراً على أسعار الصرف، وذلك عبر دراسة تفصيلية معمقة، ساهم فيها مصرف سورية المركزي، وأظهرت أن الأسباب الجوهرية في ارتفاع سعر الصرف ليست أسباباً اقتصادية.

وبين الخليل أن الدراسة حددت جميع الأسباب وراء ارتفاع سعر الصرف، والتي كان أهمها المضاربة، مع وجود ظروف مواتية للمضاربين في حينها.

وأوضح وزير الاقتصاد أن المصرف المركزي لم يعد يمول المستوردات بعد أن أكل هذه المهمة إلى المصارف الخاصة، منوهاً بأن هذا الإجراء من مصرف سورية المركزي صحيح بعدما ضاعف قدرة هذه المصارف على التمويل.

مبيناً أن هذا الإجراء ساهم في تقليل عدد التجار المتجهين إلى السوق السوداء ليشتروا الدولار وهذا أمر جيد.

ورأى الخليل أن ما يساهم في رفع سعر الدولار أمام الليرة هو توجه التجار إلى السوق الموازي حتى يتمولوا بالدولار، حيث يزيد الطلب على الدولار فيرتفع السعر، مبيّناً أن إجازة الاستيراد التي كانت تمنح لمدة ٣ أشهر للتاجر ٦ أشهر للصناعة تم تعديلها إلى الستة.

ولفت الخليل إلى أن السياسة النقدية لمصرف سورية المركزي باتت تتحور حول تقليل عدد المتجهين إلى السوق الموازي، وذلك عندما أصدر مجلس النقد والتسليف قراراً منذ فترة سمح بموجبها للمصارف الخاصة بمضافة

الفرق بين السعر الرسمي والموازي

بالمئة ٢٨

قدرتها على التمويل من مراكز القطع التشغيلية الموجودة لديها.

وأكد وزير الاقتصاد أن ٣٠ بالمئة ممن كانوا يحصلون على الدولار لتمويل المستوردات من السوق السوداء أصبحوا الآن يتمولون من المصارف، ومن ثم هذه السياسة النقدية تخفف من تعاملات السوق السوداء، وهي بذلك تصح مسار هؤلاء المتعاملين وهذه أقصى قدرة للمصارف على التمويل.

ونوه الخليل بأن الفارق بين سعري الصرف الرسمي والسوق الموازي الذي وصل ٢٨ بالمئة دفع الحكومة إلى تشكيل لجنة مؤلفة من وزارات الاقتصاد والصناعة والزراعة، من أجل مستوردات القطاع الصناعي والزراعي، ووزارة التجارة الداخلية، من أجل المواد الخاصة بالمستهلك، إضافة إلى وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ومصرف سورية المركزي، مهمة هذه اللجنة تحديد المواد والسلع الأساسية والغذائية ذات الأولوية بالتمويل وذلك لتحقيق عدالة الاستيراد للمستوردين في المادة الواحدة.

وكشف وزير الاقتصاد أيضاً عن مطالبات جديدة من قطاعات صناعية وزراعية لإدخال مواد أولية ومستلزمات إنتاج إلى قائمة المستوردات لم تكن موجودة قبل ذلك، سوف تتم دراستها، وهناك سعي لتعديل قائمة المستوردات المسموح فيها بشكل شامل.

الوطن

أكد مجلس الوزراء على جميع الوزراء ضرورة تعزيز التواصل مع المواطنين بشفافية مطلقة باعتباره يشكل صلب عمل وزارات الاقتصاد والصناعة والزراعة، من أجل مستوردات القطاع الصناعي والزراعي، ووزارة التجارة الداخلية، من أجل المواد الخاصة بالمستهلك، إضافة إلى وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ومصرف سورية المركزي، مهمة هذه اللجنة تحديد المواد والسلع الأساسية والغذائية ذات الأولوية بالتمويل وذلك لتحقيق عدالة الاستيراد للمستوردين في المادة الواحدة.

وكشف وزير الاقتصاد أيضاً عن مطالبات جديدة من قطاعات صناعية وزراعية لإدخال مواد أولية ومستلزمات إنتاج إلى قائمة المستوردات لم تكن موجودة قبل ذلك، سوف تتم دراستها، وهناك سعي لتعديل قائمة المستوردات المسموح فيها بشكل شامل.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد أشار خميس إلى أهمية تواجدهم المواطن واحتياجاته في صلب عمل الوزارات وفق أطر مدروسة تتكامل فيها

إخمد ١٧٥ حريقاً في ٤٨ ساعة

الحكومة توصي بتعزيز التواصل مع المواطنين بشفافية

قانون لرفع التعويض المعيشي لأساتذة الجامعات



لدة عامين وذلك لتأمين احتياجات السوق المحلية من مادة اللحوم الحمراء بأسعار منخفضة وترميم القطع المحلي من الأبقار. وقرر المجلس الإسراع بتنفيذ البنية التحتية لتوسيع المنطقة الصناعية والحرفية في حماة والإعلان عن الاكتتاب على المقاسم الصناعية المتوسطة خلال الأسبوع، وأن يسمح لكل الصناعيين الراغبين بالاكتتاب المباشر.

بدوره أوضح وزير الصحفية أشار وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف إلى اطلاع مجلس الوزراء على جهودية أوضاع الإطفاء والإجراءات المتخذة خاصة أن الأيام الماضية شهدت الكثير من الحرائق نتيجة انتشار الأشجار الجافة.

وتنظيم الجامعات رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٦ على أساس الراتب الشهري المقطوع الناقد بتاريخ أداء العمل، على اعتبار أن التعويضات الحالية أصبحت لا تتناسب مع الوضع المعيشي لأعضاء الهيئة التعليمية. كما ناقش قانون إعفاء مستوردي العجول بغرض التسليم والنسج من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كافة

جميع مؤسسات الدولة بما فيها الإعلامية، ووضعها في صورة التحديات التي تواجهها هذا العمل بشفافية كاملة ليكون شريكاً في تعزيز صمود بلاده.

وطالب المجلس من وزارات الإدارة المحلية والأشغال العامة والزراعة والداخلية الاستعداد على مدار الساعة من خلال المحافظين والمديريات في المحافظات لإخماد أي حرائق قد تحصل نتيجة الأعشاب الكثيفة هذا العام، ومنع وصولها للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية، حيث تم خلال ٤٨ ساعة الماضية إخماد ١٧٥ حريقاً في جميع المحافظات، وتم الطلب من الوزراء القيام بعمليات ميدانية إلى أماكن زراعتها المحاصيل والوقوف على عمليات الاستلام وتذليل جميع العقبات، والتأكد من عمل مخازن الجودة والمعايير المعتمدة لاستلام الكميات.

كما أوصى المجلس بإعداد دراسة لإعادة إحياء صناعة الحرير وتشجيع تربية دودة القز في الساحل السوري، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في خطوط إنتاج خاصة بهذه الصناعة وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك بما فيها القروض المصرفية وتسويق الإنتاج.

من جهة أخرى ناقش مجلس الوزراء مشروع قانون العقد بالتراضي الموقع بين الشركة العامة لمرافق طرطوس وشركة اس. تي. جي إنجنيرينغ/ المحدودة المسؤولة لإدارة واستثمار مرافق طرطوس.

كما ناقش قانون منح تعويضات أعضاء الهيئة التعليمية الخاضعين لأحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٦ على أساس الراتب الشهري المقطوع الناقد بتاريخ أداء العمل، على اعتبار أن التعويضات الحالية أصبحت لا تتناسب مع الوضع المعيشي لأعضاء الهيئة التعليمية. كما ناقش قانون إعفاء مستوردي العجول بغرض التسليم والنسج من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كافة

المؤسسات الخامسة وفق قواعد المنافسة، وإحداث تطوير مستمر في الأساليب الإدارية والتسويقية المتبعة والتركيز على مبدأ التسويق الذي يسبق الإنتاج.

إضافة إلى تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسات الأعمال الخاصة من خلال تيسير وصولها للمعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية والتكنولوجيا والتمويل وشبكات التسويق من خلال إقامة مراكز متطورة للمعلومات مرتبطة بشبكات المعلومات الدولية.

كما جاء من ضمن الخطوات المطلوبة، تعديل القانون ٦١ حول مشجعات تحول شركات الأشخاص لشركات أموال (محدودة المسؤولية ومساهمة) لضمان استمرارية عمل الشركات العائلية الناجحة وعدم تلاشيها بالوفاة، وخلق تعاون مؤسسي فعال بين العمل التجاري والصناعي عبر حلقات منظمة وواضحة، علاوة عن التركيز على التوجهات التصديرية لكل مشروع استثماري وبخاصة التصارات التي تبرز فيها مقومات الكفاءة النوعية والسعريّة، والتي تتركز في سورية

على (الصناعات النسيجية- الصناعات الغذائية- الصناعات الكيماوية)، وذلك من خلال توفير التسهيلات التمويلية والمساعدات الفنية والتسويقية وإدخال الوسائل الحديثة في الإدارة والتنظيم لتنمية قدراتها التنافسية. والاستمرار في تطوير أداء غرف التجارة والصناعة لتستطيع تقديم خدمات أكبر لقطاع الأعمال من خلال إقامة مراكز لترويج الصادرات والاستثمارات ومراكز المعلومات، والمساهمة في إقامة مؤسسات ائتمان للصادرات، إلى جانب التركيز بصورة أكبر

على القطاع السياحي الذي يمكن أن يشكل بما تملكه سورية من إمكانيات ومميزات إحدى الصناعات الرئيسية التي توفر موارد إضافية مستمرة تزده الدخل القومي، وهو قطاع متعدد وملء بالفرص الاستثمارية المجزية والريحية. وفي حديث حول هذا الموضوع، صرح رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع لـ «الوطن» بأن الحكومة غير متجاوبة مع التجار، لافتاً إلى أنها سمحت باستيراد المحروقات (مازوت) للصناعيين من دون التجار، مبيّناً أن التجار هم الذين يمولون هذه العملية، مستثلاً عن سبب تحديد التجار عن تلك العمليات.

وأشار إلى أن التاجر صناعي، والصناعي تاجر، فالصناعة في سورية ابتدعتها التجار، كبدائل عن المستوردات، كي يكون هناك محلي بديل من الأصناف المستوردة، لافتاً إلى أن الاقتصاد يحلح ويلد ويهدر بالصناعة والتجارة معاً.

وأكد وجود تقصير من الحكومة لجهة دعم التجار، مبيّناً أنه لا يمكن استقرار أو معرفة نيات وتوجهات الحكومة لجهة تلبية مطالبهم، ونوه القلاع بأن المنعكسات على الاقتصاد (الواردة) في تقرير الاتحاد)، وسوف يكون هناك نهوض أكبر بالواقع الاقتصادي، مشيراً إلى أنه في حال السماح للتاجر باستيراد المازوت سيزيد عرض المادة في السوق وبالتالي انخفاض سعرها وتلبية حاجة المستهلك.

وبين القلاع أن القطاع الخاص التجاري مهم، مقررًا أن تتم المذاكرة مع التجار في القرارات قبل صدورهم، في سبيل دعم التجار والأخذ بمطالبهم.

المنافسة الاقتصادية، لأنه لا تطور للقطاع الخاص دون تطوير مهاتل ومواكب للقطاع العام باعتبارهما شريكين متكاملين في العمل الاقتصادي، علاوة عن تشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي بالدخول في مجال الاستثمارات المقاربة (بناء مدن جديدة- ضواحي سكنية- طرق- جسور- أنفاق)، إضافة إلى الاستثمار في المساح بالاستثمارات التعليمية (جامعات- مدارس- معاهد- مراكز تدريب...)، والاستثمارات الخدمية (استشارات- دراسة أسواق- نقل- اتصالات- شحن- تأمين- مصارف)، وإعطاء الأولوية في الصناعات النسيجية (غزل- نسج- البسة...)

المنافسة الاقتصادية، لأنه لا تطور للقطاع الخاص دون تطوير مهاتل ومواكب للقطاع العام باعتبارهما شريكين متكاملين في العمل الاقتصادي، علاوة عن تشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي بالدخول في مجال الاستثمارات المقاربة (بناء مدن جديدة- ضواحي سكنية- طرق- جسور- أنفاق)، إضافة إلى الاستثمار في المساح بالاستثمارات التعليمية (جامعات- مدارس- معاهد- مراكز تدريب...)، والاستثمارات الخدمية (استشارات- دراسة أسواق- نقل- اتصالات- شحن- تأمين- مصارف)، وإعطاء الأولوية في الصناعات النسيجية (غزل- نسج- البسة...)

المنافسة الاقتصادية، لأنه لا تطور للقطاع الخاص دون تطوير مهاتل ومواكب للقطاع العام باعتبارهما شريكين متكاملين في العمل الاقتصادي، علاوة عن تشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي بالدخول في مجال الاستثمارات المقاربة (بناء مدن جديدة- ضواحي سكنية- طرق- جسور- أنفاق)، إضافة إلى الاستثمار في المساح بالاستثمارات التعليمية (جامعات- مدارس- معاهد- مراكز تدريب...)، والاستثمارات الخدمية (استشارات- دراسة أسواق- نقل- اتصالات- شحن- تأمين- مصارف)، وإعطاء الأولوية في الصناعات النسيجية (غزل- نسج- البسة...)

«الاتصالات» تدرس استبدال الكوابل النحاسية بفضوية لحل مشكلات الإنترنت

قصي أحمد الحمدي

ولفت المصدر إلى أن خدمة الفاير نت المنزلي تؤمن ثلاث خدمات رئيسة للمשתريين وهي نقل الصوت والانترنت وخدمة التلفزيون عبر الانترنت.

وأرجع المصدر سبب عدم إقبال الكثير من المواطنين المشتركين اليوم على رفع اشتراكهم إلى سرعات عالية على الكوابل النحاسية الحالية لأنهم لا يحصلون على سرعاتهم المشتركة بشكل فعلي وحقيقي وخاصة وأنهم يملكون البنية التحتية للحل الوحيد هو تأمين خدمة الفاير نت المنزلي ضماناً لتأمين خدمة إنترنت فعلية.

وأكد أن التوجه اليوم إلى استخدام الكوابل الضوئية هدفه مواكبة التطورات العالمية وأصبح ضرورة لأن استخدام الكوابل النحاسية أصبح في الخلف والاعتماد حالياً على الضوئية بكونه الأفضل من حيث نقل البيانات والتراسل وغيرها ولا مجال للمقارنة، إضافة لحل المشاكل التي يعاني منها المشتركين والتخفيف من الأضرار التي تقع على عاتق الشركة وبشكل خاص في المناطق الساحلية التي تتعرض للرطوبة العالية.

توفير الإنترنت لبنيته الكبيرة وبسرعات عالية تصل إلى ١٠٠ غيغا، وتم الانتهاء منه حالياً في عدد من المحافظات ويوجد اشتراكات كثيرة عليه، مبيّناً أن العمل يتم حالياً على تقديم خدمة على الفاير نت للمنزل «FTTH» وهو مشروع جديد يقدم سرعات تصل إلى ١٦ غيغا، والمرحلة الثالثة في مشروع استبدال الكوابل النحاسية بفضوية.

وفيما يتعلق بإعلان السورية للاتصالات عن إطلاقها لخدمة «FTTH» أي «الفاير نت المنزلي» الجديدة، بين المصدر أهمية هذه الخدمة لأنها تعطي المشتركين سرعة الانترنت الحقيقية التي يشتركون بها، لافتاً إلى أن السرعات المعطاة في الكوابل حالياً لا يمكن لها أن توصل هذه السرعة للمشارك كما هي محددة. مرجعاً سبب ذلك إلى الضياعات الكبيرة التي تحصل في الكوابل النحاسية.

وأوضح المصدر أن السرعات في الكوابل الضوئية للمنزل «FTTH» تستعمل السرعات كما هي إلى المنزل أي سرعات حقيقية ١٠٠ بالمئة وتكون نسبة الضياع فيها صفراً بالمئة مقارنة بالكوابل النحاسية التقليدية،



المنافسة الاقتصادية، لأنه لا تطور للقطاع الخاص دون تطوير مهاتل ومواكب للقطاع العام باعتبارهما شريكين متكاملين في العمل الاقتصادي، علاوة عن تشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي بالدخول في مجال الاستثمارات المقاربة (بناء مدن جديدة- ضواحي سكنية- طرق- جسور- أنفاق)، إضافة إلى الاستثمار في المساح بالاستثمارات التعليمية (جامعات- مدارس- معاهد- مراكز تدريب...)، والاستثمارات الخدمية (استشارات- دراسة أسواق- نقل- اتصالات- شحن- تأمين- مصارف)، وإعطاء الأولوية في الصناعات النسيجية (غزل- نسج- البسة...)

المرونة، إلى جانب اعتماد مبدأ قطاع الأعمال الوطني سواء كان عاماً أم خاصاً وجعلهما يعملان بالطرف والتنسيب والتسهيلات والمزايا نفسها. والمطلوب من الحكومة أيضاً التركيز على دعم الاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات القيمة المضافة العالية التي تركز على المهارات وكثافة المعرفة العلمية والتقنية، وخلق مراكز داعمة للبحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتوطينها ودعمها ببرامج

للتأهيل. كما تم طلب المطلب الموجهة للحكومة باستكمال إيجاز البيئة التشريعية التنظيمية والضريبية المشجعة لعمل القطاع الخاص وتعديل أو إلغاء أي قرار أو قانون لا يتسجم مع آلية عمل القطاع الخاص (حصص- تعيين- تحديد- أسعار...) لاستكمال بيئة إعادة الأعمال المطلوبة، وجاء في المطلب ضرورة الموافقة لقطاع الأعمال على إقامة الألاف في اعتمادها على مواد استخراجية تنتجها الدولة مثل (مشقات النفط والغاز- الفوسفات- القطن)، عبر إقامة مشروعات مثل (الصناعات البترولية- المواد الأولية- الخبثات الصناعية- الحبيبات البلاستيكية- الأسمدة- الغزل القطنية- الزجاج)، وذلك بهدف تخفيف القيمة المضافة منها بدلاً من تصديرها كمواد خام أو مصنعة واستيرادها فيما بعد كمواد نهائية من دول تفقد أصلاً مثل هذه المواد.

إضافة إلى اعتماد مبدأ قطاع الأعمال الوطني سواء كان عاماً أم خاصاً وجعلهما يعملان معاً بالطرف والتنسيب والمزايا نفسها والاستمرار في حركة تعديل التشريعات والقوانين وتحديث الأنظمة باتجاه المزيد من التبسيط

والإعفاء من ضوابط الرعايا الصحية المتمتعين معها من شركات التأمين ومؤسسات التعاضد والاتحادات المهنية والنقابات، علماً أن الشركة لا تتعاظم أعمال الضمان أو التأمين وهي ليست هيئة ضامنة.

المتحدة بتقديم خدمات متصلة بإعفاء نفقات الرعايا الصحية للمتعاقدين معها من شركات التأمين ومؤسسات التعاضد والاتحادات المهنية والنقابات، علماً أن الشركة لا تتعاظم أعمال الضمان أو التأمين وهي ليست هيئة ضامنة.

المتحدة بتقديم خدمات متصلة بإعفاء نفقات الرعايا الصحية للمتعاقدين معها من شركات التأمين ومؤسسات التعاضد والاتحادات المهنية والنقابات، علماً أن الشركة لا تتعاظم أعمال الضمان أو التأمين وهي ليست هيئة ضامنة.

المتحدة بتقديم خدمات متصلة بإعفاء نفقات الرعايا الصحية للمتعاقدين معها من شركات التأمين ومؤسسات التعاضد والاتحادات المهنية والنقابات، علماً أن الشركة لا تتعاظم أعمال الضمان أو التأمين وهي ليست هيئة ضامنة.

المتحدة بتقديم خدمات متصلة بإعفاء نفقات الرعايا الصحية للمتعاقدين معها من شركات التأمين ومؤسسات التعاضد والاتحادات المهنية والنقابات، علماً أن الشركة لا تتعاظم أعمال الضمان أو التأمين وهي ليست هيئة ضامنة.

المتحدة بتقديم خدمات متصلة بإعفاء نفقات الرعايا الصحية للمتعاقدين معها من شركات التأمين ومؤسسات التعاضد والاتحادات المهنية والنقابات، علماً أن الشركة لا تتعاظم أعمال الضمان أو التأمين وهي ليست هيئة ضامنة.

المتحدة بتقديم خدمات متصلة بإعفاء نفقات الرعايا الصحية للمتعاقدين معها من شركات التأمين ومؤسسات التعاضد والاتحادات المهنية والنقابات، علماً أن الشركة لا تتعاظم أعمال الضمان أو التأمين وهي ليست هيئة ضامنة.

المتحدة بتقديم خدمات متصلة بإعفاء نفقات الرعايا الصحية للمتعاقدين معها من شركات التأمين ومؤسسات التعاضد والاتحادات المهنية والنقابات، علماً أن الشركة لا تتعاظم أعمال الضمان أو التأمين وهي ليست هيئة ضامنة.

المتحدة بتقديم خدمات متصلة بإعفاء نفقات الرعايا الصحية للمتعاقدين معها من شركات التأمين ومؤسسات التعاضد والاتحادات المهنية والنقابات، علماً أن الشركة لا تتعاظم أعمال الضمان أو التأمين وهي ليست هيئة ضامنة.

١٣٠ ألف مؤمن صحي تدار عقودهم عبر شركة الخدمات المميزة

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.

تأسست شركة الخدمات المميزة لإدارة نفقات التأمين الصحي عام ٢٠٠٤، وهي شركة محدودة المسؤولية تم توقيف أوضاعها في بداية العام ٢٠٠٧ بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ وترخيص هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣ لعام ٢٠٠٧.